

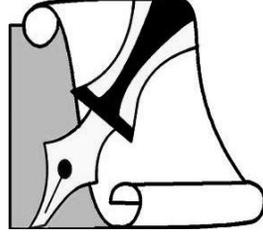


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عراقيل إسرائيلية لمفاوضات الأسرى... والقاهرة تُهدّد "حماس"

أزمة احتياط في الجيش الإسرائيلي.. وتورّط مصري إماراتي بتهجير الغزّابين

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها الوحشية على قطاع غزة بعد 11 يوماً من استئناف حرب الإبادة، حيث تشهد المناطق الفلسطينية قصفاً مكثفاً، أدى إلى تدمير واسع للبنية التحتية ونسف المنازل. وحتى تاريخ 27 آذار 2025، ووفقاً لبيان وزارة الصحة في غزة، فقد أسفرت هذه الاعتداءات عن استشهاد 855 مواطناً وإصابة 1,869 منذ 18 مارس/آذار الحالي، ما يرفع إجمالي عدد الشهداء منذ بدء العدوان الإسرائيلي في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 50,208 شهيد و113,910 إصابة.

تشير هذه الأرقام إلى تصعيد خطير في العنف الإسرائيلي ضدّ المدنيين الفلسطينيين، وسط استمرار القصف الجوي والمدفعي والتوغلات البرية التي تستهدف مناطق عدّة من القطاع. هذا التصعيد يُضعف فرص الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ويزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية والإنسانية في المنطقة.

ويأتي هذا التصعيد مع تعثّر مفاوضات الأسرى، بالرغم من الضغوط الأمريكية والقّطرية والمصرية على "حماس"، وسط أزمة مجاعة غير مسبوقة في القطاع. أما الحدّث الأبرز، فتمثّل (وفي تطوّر غير مسبوق) في خروج مئات الغزّابين في تظاهرة تُطالب بوقف الحرب. وتعبيراً على ذلك، أكّد المكتب الإعلامي لحركة حماس أن الشعارات التي رُفِعَت خلال الاحتجاجات ضدّ الحركة كانت عفوية، ولا تعكس الموقف الوطني العام. وأوضح أن هذه الاحتجاجات جاءت نتيجة الضغوط الهائلة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني، إلى جانب محاولات الاحتلال المستمرة لإثارة الفتنة الداخلية وصرف الأنظار عن جرائمه.

الجدير بالذكر، وبحسب معطيات الاستخبارات الإسرائيلية، أنه من بين 50 ألف شهيد فلسطيني في القطاع خلال الحرب، هناك حوالي 20 ألف مُقاتل، وأن حجم قوّات "حماس" الحالي هو قرابة 20 ألف مُقاتل مُسلّح، وهناك 10 آلاف آخرين في حركة الجهاد الإسلامي.

الأزمة الإنسانية وخطر المجاعة في غزة

مع استمرار العدوان الإسرائيلي، تُعاني غزة من أزمة إنسانية خانقة، حيث حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن المساعدات الغذائية المتبقّية لديه لا تكفي سوى لأسبوعين فقط. وذَكَر البرنامج في بيانه أنه يملك حاليًا حوالي 5700 طن من المواد الغذائية داخل القطاع، وهو ما يكفي فقط لتوزيع طرود غذائية وطحين ووجبات ساخنة لفترة قصيرة جدًا.

ومع عرقلة "إسرائيل" دخول المساعدات الإنسانية بشكل مُننّظ، فإنّ الأزمة الغذائية تتفاقم يوميًا بعد يوم، ما يزيد من معاناة السكّان الذين يواجهون نقصًا حادًا في الاحتياجات الأساسية. وفي ظلّ هذه الظروف، تتزايد المطالب الدولية بضرورة فتح ممرّات إنسانية آمنة لضمان وصول الإمدادات الغذائية والطبيّة إلى غزة.

وفي السياق ذاته، حذّر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فيليب لازاريني، من تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث لم تدخل أي مساعدات إنسانية إلى غزة منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، وهي أطول فترة يعاني فيها القطاع من انقطاع الإمدادات منذ بدء العدوان الإسرائيلي. كما أعلن عن مقتل ثمانية من موظفي الوكالة في غزة خلال الأسبوع الماضي.

ولفت لازاريني إلى أن القطاع يعاني من ارتفاع جنوني في الأسعار، وعدم توفّر الغذاء والدواء، ممّا يهدّد بانتشار الأمراض. كما أن أوامر الإخلاء الإسرائيلية أدّت إلى نزوح أكثر من 140 ألف شخص في غزة. وشدّد لازاريني على ضرورة رفع الحصار وإعادة فتح المعابر لضمان تدفّق المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، ووقف القصف، واستئناف وقف إطلاق النار.

وأكثر من ذلك، أفادت منظمة "أطباء بلا حدود" بأن السلطات الإسرائيلية تحظر فعليًا الوصول إلى المياه في قطاع غزة، من خلال قطع الكهرباء والوقود، داعية إلى السماح بمرور المساعدات الإنسانية لتفادي المزيد من الخسائر في الأرواح. وقالت المنظمة في بيانها إن إسرائيل "تحظر فعليًا الوصول إلى المياه عبر إيقاف الكهرباء والوقود"، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على القدرة على تشغيل البنية التحتية للمياه، بما في ذلك المضخات.

وقالت بولا نافارو، مُنسقة المياه والصرف الصحي في غزة لدى المنظمة، إنه "مع الهجمات الجديدة التي أسفرت عن مئات القتلى في أيام قليلة، تواصل القوات الإسرائيلية خلالها حرمان سكان غزة من المياه عبر قطع الكهرباء ومنع دخول الوقود، وهما من الموارد الضرورية لتشغيل البنية التحتية للمياه". وأشارت إلى أن المعاناة تتفاقم بسبب أزمة المياه، حيث يضطر الكثيرون إلى شرب مياه غير صالحة للاستخدام، بينما يفتقر آخرون إليها تمامًا.

في السياق، كشفت كيارا لودي، مُنسقة الفريق الطبي في "أطباء بلا حدود" في غزة، أن الأمراض الجلدية التي يُعاني منها الأطفال الفلسطينيون هي نتيجة مباشرة لتدمير غزة والحصار الإسرائيلي المفروض عليها. وقالت: "يُعالج طاقمنا عددًا متزايدًا من الأطفال الذين يُعانون أمراضًا جلدية مثل الجرب، الذي يسبب معاناة كبيرة؛ وفي الحالات الشديدة، يؤدي إلى خدش الجلد حتى ينزف، ما يُعرضهم للإصابة". وأرجعت لودي ذلك إلى "عدم قدرة الأطفال على الاستحمام، مما يساعد على انتشار العدوى ويترك ندوبًا دائمة.

المشاورات الأمنية الإسرائيلية وتداعياتها على الوضع في غزة

على الصعيد الإسرائيلي، عقّد رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، في 27 آذار، جلسة أمنية موسّعة لمناقشة تطورات الأوضاع في قطاع غزة، وذلك بمشاركة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، الذي سبق أن صوّتت الحكومة على تّحيته من منصبه الأسبوع الماضي. وتشير هذه الاجتماعات إلى استمرار الخلاف داخل القيادة الإسرائيلية بشأن استراتيجيات التعامل مع الوضع في غزة، حيث تتباين المواقف بين توسيع العمليات العسكرية أو البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية.

جهود الوساطة المصرية والقطرية ومحاولة تحقيق تهدئة

تزامناً مع التصعيد العسكري الإسرائيلي، تكثف مصر جهودها الدبلوماسية، حيث أفادت وسائل إعلام مصرية رسمية بأن وفدًا مصريًا توجه إلى الدوحة لمواصلة جهود الوساطة بشأن المرحلة الثانية من اتفاق مُحتمل لوقف إطلاق النار. ويتضمن هذا الاتفاق إدخال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى صفقة تبادل يتم بموجبها تحرير المُحتجزين الإسرائيليين لدى المقاومة.

ووفقًا لما نقلته وكالة "رويترز" عن مصدر أمني مصري، فإن القاهرة تلقت مؤشرات إيجابية من جانب "إسرائيل" بشأن مُقترحها لوقف إطلاق النار، ما قد يشير إلى احتمال إحراز تقدم في المفاوضات، رغم استمرار العراقيل أمام التوصل إلى اتفاق شامل.

وكان لافتاً تهديد السلطات المصرية (وفقاً لوسائل اعلام عربية) بترحيل أسرى "حماس" الذين أفرجت عنهم "إسرائيل" ضمن اتفاق وقف إطلاق النار السابق، والذين يقيمون حالياً في القاهرة، إذا لم توافق الحركة على إطلاق سراح المزيد من "الرهائن" الإسرائيليين.

إشارة إلى أن هذا التهديد يُعدّ مؤشراً على تغيير في موقف القاهرة، والتي تُحاول مُمارسة ضغوط أكبر على قيادة "حماس" في الخارج لدفعها نحو قبول المقترحات الدولية. ومع ذلك، فإن الموقف الداخلي لحركة حماس لا يزال غير واضح، خاصة مع رفض قائدها العسكري في غزة، محمد السنوار، لهذا المُقترح.

التدخل الأمريكي في المفاوضات وعرض صفقة جديدة

في محاولة منها لكسر الجمود في المفاوضات، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية مُقترحاً جديداً عبر وسطاء قطريين لحركة حماس، ويتضمن إطلاق سراح الرهينة الأمريكي عيدان ألكسندر مقابل قيام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإصدار بيان يدعو فيه إلى الهدوء واستئناف المفاوضات حول وقف إطلاق النار.

ونقل "واللا" عن مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين، لم يُسمّهم، أن المُقترح يقضي بإطلاق سراح ألكسندر مقابل تصريح من ترامب "يدعو إلى استعادة الهدوء في غزة وتجديد المفاوضات بشأن صفقة أوسع!"

وعلى المنوال ذاته، صرّح مسؤول أميركي رفيع المستوى لموقع "واللا" الإلكتروني، أنه "لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن"، ما يعكس استمرار الجمود في المفاوضات رغم الضغوط المتزايدة من الأطراف المعنية. ووفقاً للتقرير، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على مصر وقطر في الأيام الأخيرة بهدف دفع حركة حماس للموافقة على إطلاق سراح بعض الرهائن في مقابل تجديد وقف إطلاق النار و"شراء المزيد من الوقت" للمفاوضات التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق أوسع.

وأشارت التقارير إلى أن المسؤولين المصريين التقوا مع ممثلي "حماس" في القاهرة هذا الأسبوع، حيث تم طرح مُقترح جديد في محاولة لكسر الجمود في المفاوضات. كان المُقترح المصري مُشابهاً تماماً للمُقترح الذي قدّمه مبعوث ترامب، ستيف ويتكوف، قبل أسبوعين. وأضاف التقرير أن مصر هدّدت بطرد الأسرى الذين أفرجت عنهم "إسرائيل" في إطار صفقة الرهائن، والذين يقيمون في القاهرة منذ فترة، في حال رفضت "حماس" إطلاق سراح المزيد من الرهائن.

وبحسب المصادر، فإنّ قادة "حماس" خارج غزة كانوا على استعداد للموافقة على المُقترح المصري، إلا أن رئيس الجناح العسكري لحركة حماس في غزة، محمّد السنوار، قد رفضه.

وفي وقتٍ لاحقٍ من الأسبوع، تحدّث ستيف ويتكوف مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، محمّد بن عبد الرحمن آل ثاني، في محاولة لتطوير صيغة أخرى للاتفاق.

وعن المسار الأمريكي -الإسرائيلي، أكّد المسؤولون أن الجانبين توصّلا إلى عرض يتضمّن إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي - الأمريكي، عيدان ألكسندر، مُقابل تصريح إيجابي من الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، والذي من شأنه أن يؤدّي إلى وقف موقّت لإطلاق النار لعدّة أيام، بالإضافة إلى استئناف فوري للمُحادثات بشأن صفقة أوسع. كما أطلّع ويتكوف وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، على هذا المُقترح الجديد الذي تم تطويره مع المسؤولين القطريين.

تعثر المفاوضات وتوسع العمليات العسكرية الإسرائيلية

بموازاة ذلك، أشارت مصادر إسرائيلية وأمريكية إلى أن المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن تعثرت خلال الأيام الأخيرة، ما دفع "إسرائيل" إلى تصعيد عملياتها العسكرية. وقد هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، باحتلال أجزاء إضافية من غزة في حال لم تُوافق "حماس" على إطلاق سراح الرهائن.

وفي هذا السياق، تُمارس الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على مصر وقطر لحث "حماس" على تقديم تنازلات في ملف "الرهائن"، حيث ترى واشنطن أن تحقيق تقدّم في هذا الملف قد يُسهم في إحياء المفاوضات حول هدنة أطول. لكن من غير الواضح حتى الآن ما إذا كانت هذه الضغوط ستؤدي إلى نتائج ملموسة، أم أنها ستؤدي إلى مزيد من التعقيد في المشهد.

وفي ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية والتعثر في المفاوضات، يبدو أن قطاع غزة مُقبل على مرحلة أكثر تعقيداً. فالاحتلال الإسرائيلي مُستمر في استخدام القوة العسكرية لفرض شروطه، بينما تصر المقاومة الفلسطينية على تحقيق مكاسب سياسية من أي اتفاق محتمل.

ومع استمرار الأزمة الإنسانية ونفاق خطر المجاعة، يزداد الضغط الدولي على الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية تمنع انهيار الأوضاع بالكامل. في النهاية، يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق توازن بين الجهود الدبلوماسية والضغوط العسكرية، وهو ما سيحدّد شكل المرحلة المقبلة في غزة والمنطقة ككل.

تواصل العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية

تستمر الاعتداءات الإسرائيلية على جنين وطولكرم منذ 21 يناير/كانون الثاني، حيث قامت قوات الاحتلال بهدم 200 منزل في جنين، وبتدمير نحو 5 كيلومترات من الطرق.

وتبعاً لذلك، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في مخيمات شمالي الضفة الغربية تهدف إلى "طمس رواية اللاجئين" وتحويل المخيمات إلى أحياء يسهل على الجيش الإسرائيلي الوصول إليها..

كما تهدف هذه العمليات إلى تغيير بنية المخيمات، مما يُسهّل المناورة العسكرية الإسرائيلية داخلها. كما يسعى الاحتلال إلى منع الفلسطينيين من إعادة بناء المناطق المُدمّرة، في إطار خطة أوسع تشمل جميع مخيمات اللاجئين في الضفة. كما حظرت "إسرائيل" عمل وكالة "أونروا" في القدس الشرقية، وقيدت عمل موظفيها في الضفة الغربية.

بالمقابل، حدّرت السلطة الفلسطينية من أن العدوان الإسرائيلي المتواصل يأتي ضمن مخطط حكومة نتنياهو لضمّ الضفة الغربية وإعلان السيادة عليها، وهو ما قد يمثل إعلاناً رسمياً لوفاء "حلّ الدولتين". ومنذ بدء العدوان على غزة، صدّ الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية، ما أدّى إلى استشهاد أكثر من 938 فلسطينياً وإصابة قرابة 7 آلاف شخص واعتقال 15,700 آخرين.

أزمة احتياط في الجيش الإسرائيلي

يواجه الجيش الإسرائيلي أزمة متصاعدة في صفوف قوّات الاحتياط، مع تزايد الإقبال على رفض الخدمة بسبب خطط توسيع العمليات العسكرية في قطاع غزة. ويشمل هذا احتمال استدعاء عشرات الآلاف من جنود الاحتياط، وهو ما يعكس تراجعاً في معنويات الجنود، في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية خرق اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الأسرى واستئناف القتال في القطاع.

من هنا، أشارت صحيفة "هآرتس" إلى أن العديد من جنود الاحتياط أخبروا قادتهم في الأسابيع الأخيرة أنهم لا يَنوون الاستجابة للاستدعاء في حال طُلب منهم الالتحاق بالخدمة في جولة جديدة من القتال. وأضافوا أنّ من بين الأسباب الرئيسية لذلك خرق اتفاق وقف إطلاق النار، قانون إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية، وكذلك التعديلات التشريعية التي تمنح الحكومة مزيداً من السيطرة على تعيين القضاة.

وقال بعض الجنود إن لديهم مخاوف من تجاهل الحكومة لقرارات المحكمة العليا. وعبر عدد من الجنود عن رفضهم الخدمة بسبب ما وصفوه بـ"الانقلاب القضائي"، بما في ذلك الملاح الحربى ألون غور، الذى أعلن عبر وسائل التواصل الاجتماعى أنه "انتهى" من الخدمة بعد 16 عامًا فى سلاح الجو. وقد تم طرده من الخدمة بعد نشره هذا التصريح، وتبعه عدد من الجنود الذين قرروا التوقف عن التطوع.

وأكدت الصحيفة أن العديد من قادة وحدات الاحتياط أبلغوا قيادة الجيش العليا بأن نسبة الحضور فى وحدات الاحتياط قد تراجعت بنسبة 50%. وعبرت القيادة العسكرية عن قلقها من زيادة ظاهرة "الرفض الصامت"، حيث يُبّرر الجنود عدم الالتحاق بالخدمة بأسباب صحية أو اقتصادية أو عائلية، بينما تكون دوافعهم الحقيقية أخلاقية أو سياسية.

خطط إسرائيلية لتهجير سكان قطاع غزة

وضعت القيادة العسكرية الإسرائيلية خططاً مشابهة لمطالب الأحزاب اليمينية المتطرفة، التى تدعو إلى توسيع العمليات العسكرية. وتشمل هذه الخطط استدعاءً مكثفًا للفرق العسكرية فى قوات الاحتياط، واحتلال قطاع غزة بشكل كامل، مع تقليص المساحة المتاحة لتجمع النازحين الفلسطينيين فى منطقة المواصي الصغيرة.

وتتضمن الخطط أيضًا نشر السفن الحربية الإسرائيلية قبالة شواطئ غزة، "لتشجيع السكان على المغادرة تحت إطلاق النار الإسرائيلى"، كما أشار المحلل العسكرى فى صحيفة "هآرتس"، عاموس هرنيل.

وذكر هرنيل أيضًا أن جزءًا من المداولات العسكرية يتم دون حضور ممثلى النيابة العامة العسكرية، "من أجل تجنب تحذيرهم بشأن انتهاكات مُحتملة للقانون الدولى"؛ وهو ما يمكن أن يرقى إلى جرائم حرب. وقال ضابط رفيع المستوى فى إحدى المداولات: "لن يدخل أى كيس طحين إلى القطاع إذا لم تُسيطر على إمدادات المساعدات الإنسانية".

وبناءً عليه، طُرِحَت العديد من التساؤلات حول مصداقية خطة التهجير الصهيونية ومدى نجاحها. والفكرة الرئيسية لهذه الخطة هي نقل سگان غزة إلى دول أخرى، خصوصًا دول نائية وفقيرة، مثل مصر والأردن وبعض الدول الأفريقية؛ وأيضًا الحديث عن إمكانية نقل بعضهم إلى إندونيسيا. لكن السؤال المحوري هنا هو: هل يمكن تصديق هذا الادعاء بأن الهجرة ستكون طوعية؟ المنطق يقول إنه في حال كانت هذه الهجرة "طوعية" حقًا، فإن سگان غزة لن يفرّوا من وطنهم، بل سيُغادرون فقط إذا توفّرت ضمانات حقيقية لتحقيق حياة أفضل.

لكن التاريخ يعكس فشلًا ذريعًا لمثل هذه الخطط الإسرائيلية. ففي أعقاب حرب يونيو 1967، وضعت "إسرائيل" خطة لتهجير 60 ألف فلسطيني من غزة إلى باراغواي؛ وكانت الوعود التي أُعطيت للمُغادرين تشمل مَنَحهم 100 دولار مع توفير فرص عمل. لكن الواقع كان مَريرًا، حيث لم يهاجر سوى 30 فلسطينيًا، ولم يحصلوا على أي من الوعود التي قُدمت لهم. وهذه الخطة، مثلها مثل خطط سابقة، تبين أنها غير قابلة للتنفيذ، وليست أكثر من مجرد أوهام لا تركز على أسس واقعية.

الفشل المُتوقَّع لخطة التهجير.. والمخاطر

الحديث عن نقل مائة فلسطيني فقط إلى إندونيسيا كخطوة أولية لفكرة تهجير أكبر، يطرح أسئلة حول جدوى هذه الخطة. من المعروف أن إندونيسيا، وهي أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السگان، لا تُعاني من نقص في الأيدي العاملة. وبالتالي، لا يبدو أن هناك حاجة حقيقية لنقل فلسطينيين للعمل هناك، ما يُضفي على هذه الخطة شكوكًا إضافية حول نوايا "إسرائيل"، التي ربما تسعى إلى إفراغ القطاع من سگانه، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من القلق والاضطراب الإقليمي.

التورط الإماراتي والمصري في خطط تهجير غزة

يتّضح أن هناك دورًا كبيرًا لكل من الإمارات ومصر في هذا السياق. ففي الأسبوع الماضي، أبلغت الإمارات إدارة ترامب أنها ستستثمر 1.4 تريليون دولار في بنى تحتية في الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات. وفي وقتٍ لاحق، تحدّثت التقارير عن لقاء بين رئيس الإمارات محمد بن زايد ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة، حيث تمّ تسليم رسالة أميركية مفادها أن مصر ستكون مستعدة

لاستقبال ما بين 500 و700 ألف فلسطيني من شمال غزة مقابل دعم مالي ضخم لاقتصادها. ويُعتبر هذا التحرك "رشوة" لا تقتصر فقط على انتهاك حقوق الفلسطينيين، بل إنها تضع العالم العربي في مواجهة مع أزمة إنسانية جديدة.

مصير خطط التهجير الإسرائيلية

تشير الخطط الإسرائيلية إلى أن "إسرائيل"، وبدعمٍ من حلفائها في المنطقة، تسعى إلى تحقيق "الوطن البديل" عبر جعل الأردن مكاناً للفلسطينيين المهجّرين، وهو ما قد يؤدي إلى تغييرات جذرية في الخريطة السياسية والإقليمية. فتحويل الأردن إلى "فلسطين جديدة" قد يزيد من التوترات الداخلية في الأردن، الذي سيكون غير قادر على تحمّل الأعداد المتزايدة من الفلسطينيين. وفي هذا السياق، قد تتصاعد الصراعات في السنوات المقبلة، ما سيجعل المنطقة أكثر هشاشة.

الخلاصة:

إن الاستمرار في تنفيذ خطط التهجير الإسرائيلية يكشف أن "إسرائيل" تسعى لتحقيق أهداف طويلة المدى تتعلق بتغيير ديموغرافي في المنطقة، وخاصة في غزة والأردن. ومع ذلك، فإنّه من غير المرجح أن تكون تلك الخطط قابلة للتنفيذ نظراً للرفض الشعبي والسياسي لها. إن هذه التحركات الإسرائيلية، وبدعم من بعض القوى الإقليمية مثل الإمارات، قد تؤدي إلى تصعيد الأزمات الإنسانية والسياسية في المنطقة. وفي هذا السياق، من الضروري أن تبدأ القيادة الفلسطينية في التفكير بطرق جديدة لمواجهة التحديات المتزايدة، بما في ذلك إعادة تقويم المواقف السابقة، والتخطيط لمستقبل يستند إلى الوحدة والاعتماد على النفس أكثر من الاعتماد على الوعود الدولية الفارغة.

مراجع التقدير:

- 1 - الأمم المتحدة: أزمة المجاعة في غزة تتفاقم وسط نقص حاد في الإمدادات.
- 2 - واشنطن على خط المفاوضات المباشرة مع «حماس»... هل تغيرت آليات الوساطة؟
- 3 - "معاريف": "لا مفاوضات بشأن غزة والجيش الإسرائيلي يستعد..."
- 4 - مصدر لـ CNN أمريكا قدمت لإسرائيل و"حماس" مقترحا جديدا لتمديد وقف إطلاق النار CNN Arabic - .
- 5 - نتباهو يجري مشاورات بشأن إبادة غزة ومفاوضات تبادل الأسرى.